المتطلبات القانونية والسياسية للحكومة الوطنية

سيمنار يقدمه

أ.م.د.ابراهيم احمد السامرائي

قسم القانون

جامعة جيهان –اربيل

٨ آذار ٢٠٢٢

•مقدمة

•**المحور الاول -، الاسس القانونية للحكومة الوطنية** ويتضمن الموضوعات الآتية :

١- **الفصل بين السلطات وتوازنها**

١- ضمانات العدل والمساواة واعتماد المواطنة

٢- كفاءة الاجهزة الحكومية

٣ - تحديث التشريعات

•**المحور الثاني – المعايير الدولية للحكومة الوطنية** ، ويتضمن الموضوعات الآتية :

١- تنفيذ الالتزامات الدولية

٢- السيادة والاستقلال

٣- كفاءة ادارة الموارد والنفقات

٤ - الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد

٥- القدرة على مواجهة الازمات

•**المحور الثالث – المتطلبات السياسية للحكومة الوطنية** ، ويتضمن الموضوعات الآتية :

١- ضمان حقوق كل فئات المجتمع

٢- الانتقال الديمقراطي للسلطة وشرعية الحكومة

٣- التوازن والكفاءة في العلاقات الدولية

•**المحور الرابع - البناء المعلوماتي الالكتروني للحكومة الوطنية** ، ويتضمن الموضوعات الآتية :

١- التطبيقات الالكترونية لانظمة الحكومة الوطنية

٢- امن المعلومات وسريتها في الحكومة الوطنية

٣- نظم الاتصالات الالكترونية وآثارها على الحكومة الوطنية

٤- النماذج العالمية لتطبيقات الحكومة الالكترونية

المقدمة

تسعى الحكومات لان تحقق اهدافها الي اعلنتها عند استلامها للسلطة من اجل اكتساب الشرعية والحصول على رضا الشعب وتجنب المساءلة البرلمانية والجماهيرية وذلك باحترامها وتمسكها بالتشريعات وتبني مبدأ الفصل بين السلطات والمحافظة على حقوق المواطنين باعتماد مبادىء العدالة والمساواة من خلال اجهزة كفوءة وقادرة على التخطيط الجيد والقدرة على تنفيذ هذه الخطط خلال التوقيتات المقررة لها بالاضافة الى تحديث التشريعات بما يتلائم والحاجات المستجدة والتطورات في كل نواحي الحياة .

كما تراعي الحكومة المعايير الدولية وتنفذ التزاماتها اتجاه المجتمع الدولي بما يضمن المحافظة على سيادة الدولة وقدرتها على ادارة شؤونها الداخلية والخارجية بكفاءة عالية ودون تدخل من دول اخرى بنسبة مقبولة عالميا ، وتسطيع ادارة مواردها المالية بما يحقق التنمية والتطور في الجالات كافة واللحاق بالركب العالمي بنزاهة وشفافية تراعي النسب المقبولة عالميا وتنجح في مواجهة الازمات والكوارث المتوقعة والاستثنائية وتشارك الدول الاخرى آلامها وويلاتها .

ومن الجانب السياسي تراعي متطلبات الديمقراطية وتؤمن الانتقال السلمي للسلطة وتسمح لجميع مواطنيه بالمشاركة دون تمييز لاي سبب وبالاستناد على صفة المواطنة وتحمي الحقوق المقررة للافراد في القوانين الداخلية والمواثيق الدولية .

اضافة الى انتقالها الى التعامل الالكتروني في انجاز اعمالها وتواصلها داخليا وخارجيا من خلال انظمة متقدمة وآمنة ورصينة متاحة بيسر لذوي العلاقة وتوفر قاعدة معلومات لكل القطاعات .

بتقديرنا ان توافر المتطلبات اعلاه سيجعل الحكومة مراعية وملبية لمصلحتها الوطنية وبذلك تكون مقبولة داخليا ، كما انها ستكون اكثر توازنا في علاقاتها الدولية واقل تاثرا بالضغوطات والمصالح الخارجية .

كلمات مفتاحية :حكومة ، سيدة ، كفاءة ، فساد ، الكترونية

المحور الاول -الاسس القانونية للحكومة الوطنية

يتضمن هذا المحور الموضوعات الآتية:

١- الفصل بين السلطات وتوازنها ،

لقد استقر مبدأ الفصل بين السلطات منذ اكثر من قرن وهو يوزع الاختصاصات بين سلطات الدولة الثلاثة ومن بينها اختصاصات الحكومة بما يضمن تأديتها لوظائفها على الوجه الاكمل ودون تداخل مع السلطات الاخرى ، وفي الوقت ذاته يجعل السلطات تمارس الرقابة على بعضها حتى تقوم كل سلطة بواجباتها انسجاما مع التشريعات ودون تمييز بين المواطنين لاي سبب .

ان تطبيق هذا المبدأ يجعل السلطات الثلاثة متوازنة ولا تهيمن او تتوسع سلطة على حساب اخرى كما يقرره دستور الدولة وبالتالي تتحقق اهداف الدولة وتنفذ الخطط المقررة باتجاه التطور والتنمية ومواجهة المشاكل والظروف المستجدة بكفاءة ومهنية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين وتتجسد الاولوية لوطنية على المصالح والرغبات الضيقة للاحزاب وللجهات المرتبطة بالخارج .

٢- ضمانات العدل والمساواة واعتماد المواطنة ،

ان توفير ضمانات العدل والمساواة بواسطة التشريعات وتطبيقها من خلال الحكومة الكفوءة واجهزتها الرقابية النزيهة والمستقلة عن اي تاثير ولا سلطان عليها الا للقانون واعتماد المواطنة كاساس في اكتساب الحقوق وتوزيع الواجبات يخلق بيئة مجتمعية تقدم كل ما تقدر عليه وتضمن تولي المسؤولية على اساس الكفاءة والمقدرة بما يقوي الحكومة ويمكنها من تنفيذ واجباتها اوة بالدول المتقدمة .

٣- كفاءة الاجهزة الحكومية،

تتولى الاجهزة الحكومية تنفيذ التشريعات الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات والاحكام الصادرة من السلطة القضائية والاوامر والتوجيهات الصادرة من السلطة التنفيذية ، فاذا لم تكن هذه لاجهزة تتمتع بخبرة وكفاءة فسوف لن يتم تنفيذ ما تقدم وبذلك تتعطل خطط الدولة وسياستها في كل المجالات وينعكس بشكل مباشرعلى حرمان المواطنين من حقوقهم وتتوقف التنمية والاستثمار والتطور وينكمش الاقتصاد ويهرب رأس المال الى خارج الدولة وتكون الدولة طاردة للاستثمارات الاجنبية وتتركز الاموال بايدي السارقين والمجرمين وتقود الدولة الميليشيات والاحزاب الفاسدة وتعم الفوضى والخراب في كل نواحي الحياة وتتراجع مكانة الدولة في التصنيفات الدولية وتكزن عرضة للمؤامرات والمخططات الاجنبية المشبوهة والتي تعمل ضد مصالح الدولة ويتزعزع الامن وتنعدم فرص العمل ويهاجر المواطنون الى الاماكن الآمنة بعد ان يتخلوا عن اموالهم وذكرياتم واحلامهم ويذهبوا الى المجهول يقدمون خدماتهم لدول لا ينتمون اليها من حيث الاصل طامعين للعيش بسلام وعدالة وتكون الدول الاجنبية اكثر حرصا ورعاية لهم من دولتهم .

٤- تحديث التشريعات ،

تعتبر التشريعات وسيلة الدولة للمحافظة على الحقوق العامة والخاصة اضافة الى استخدامها لاحداث التغييرفي كل نواحي الحياة وتنفيذ فلسفة وعقيدة وسياسة الدولة وخططها وبرامجها وفرض ارادتها على مواطنيها ، وبسبب تغير وتطور نواحي الحياة فيصبح قسم من التشريعات غير مناسب ولا يحقق النتائج المخطط لها ، بل تكون عائقا للتطور ، لذلك تعمل الدولة على تحديث تشريعاتها باستمرارلاجل ان تتناسب مع المستجدات وتكون ايجابية وممكنة للتنفيذ ، ورغم صعوبة وتعقيد عملية التحديث اذ ان بعض التشريعات مضى عليها عقود كثيرة ولم تنجح محاولات تحديثها مثل القانون المدني منذ عام ١٩٥٠ وقانون العقوبات منذ عام ١٩٦٨ وقانون الخدمة المدنية منذ عام ١٩٦١ فهذه التشريعات لم تعد صالحة للعمل في ظل المتغيرات الكثيرة في كل شيء تقريبا وان تحديثها يشكل مطلبا اساسيا لنهوض الدول بواجباتها .

المحور الثاني – المعايير الدولية للحكومة الوطنية

ويتضمن هذا المحور الموضوعات الآتية :

١- تنفيذ الالتزامات الدولية ،

تتمسك الحكومات بصفة المصداقية في علاقاتها الدولية والداخلية حتى تستمر بالتواصل مع الاخرين وتكون فاعلة ومؤثرة وتتطلع الى المزيد من الانشطة المتبادلة مع الدول الاخرى بما يتوافق مع المتغيرات فيجب ان تنفذ التزاماتها الدولية المتجسدة في الاتفاقيات التي صادقت عليها واهمها المتعلقة بالحدود الدولية والقدرة على منع التجاوزات عليها وتجنب الجرائم الدولية واحترام حقوق الانسان والمحافظة على البيئة والتعاون الدولي بكل انواعه المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية وتنفيذ قراراتها وبالاخص المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين وضمان استقرار المجتمع الدولي .

٢- السيادة والاستقلال ،

تحافظ الحكومات على سيادة الدولة المتمثل في توفير القدرات العسكرية والامنية والمالية والقضائية والتنفيذية بما يمكنها من تحقيق اهدافها وسياستها الداخلية والخارجية من خلال تطبيق تشريعاتها بقوة وحزم ونزاهة وعدالة ومساواة .

كما انها تنفرد في ادارة شؤونها كافة بوصفها الاقدر والاعرف والاحرص على مصالحها ولا تسمح للجهات الخارجية ان تتدخل في شؤونها الداخلية لان هذه الجهات لا يهمها الا مصالحها الخاصة .

ويبقى تحقيق السيادة والاستقلال نسبي ويتعذر انجازهما بالكامل اذ بدأت المصالح الدولية والقواعد الآمرة في القانون الدولي تتوسع على حساب كل من السيادة والاستقلال ، ولكن هذا لا يمنع ان تعمل الحكومات على انجاز اعلى نسبة ممكنة منهما .

٣- كفاءة ادارة الموارد والنفقات ،

تمثل الموارد المالية للدولة الوسيلة الرئيسية لتنفيذ الموازنة العامة التي تغطي كل القطاعات ويتجسد فيها السياسة والخطط والبرامج من خلال توزيعها على شكل نفقات ، فكلما كانت ادارة الموارد والنفقات كفوءة كلما تحققت الاهداف المخطط لها بما ينعكس عل التطور والنمو المستمر والعكس صحيح . ومن مراجعة موازنة الدولة لعدة سنوات يتبين مدى كفاءة ادارة الموارد والنفقات ويمكن معرفة مستقبل الدولة ومدى قدرة الحكومة على الادارة الناجحة القادرة على انجاز الاهداف وتجاوز المعضلات والمستجدات ، اي انها ستكون بمثابة البوصلة للدولة في النهوض او الانتكاس .

٤ - الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد ،

تسمح الحكومة الوطنية لتوزيع الوظائف لمواطنين الاطلاع على البيانات والمعلومات المتعلقة بمصالحهم كافة وبالاخص المالية وكيفية توزيع الوظائف وفرص العمل وتولي المناصب المهمة .

كما انها تطبق التشريعات بتجرد دون تمييز وتوزع المصالح بعدالة ومساواة ولا يتميز مواطن على اخر الا على اساس الكفاءة والقدرة من خلال منافسة عادلة .

ولا تسمح بالتجاوز على النظام العام والاموال العامة والخاصة من خلال تشريعات حازمة واجهزة كفوءة ووطنية لا تخضع للتاثير عليها من اية جهة .

٥- القدرة على مواجهة الازمات ،

تستطيع الحكومة الوطنية مواجهة الظروف الطارئة والكوارث(فيضان ، جفاف ، زلزال ، حروب ، اوبئة ...) من خلال توقعاتها المستقبلية ووضع الخطط والاموال اللازمة لمواجهتها والتمرين عليها في الظروف العادية حتى لا تتسبب بكوارث ومآسي غير مبررة .

المحور الثالث – المتطلبات السياسية للحكومة الوطنية

ويتضمن الموضوعات الاتية :

١- ضمان حقوق كل فئات المجتمع ،

لقد اضحت حقوق الانسان محمية بواسطة الاجهزة الدولية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الدول للاتفاقيات الدولية وتناقش تقارير الدول المتعلقة باوضاع حقوق الانسان فيها وتتخذ اجراءات وتصدر قرارات تتناسب مع هذه الاوضاع وقد تصل الى تعيين مقرر خاص على الدولة المنتهكة لحقوق الانسان او تشكيل لجان تحقيقية او عرضها على الجمعية العامة او مجلس الامن الدولي او تفتح قضية في المحكمة الجنائية الدولية ، كل ذلك يدفع الحكومات لان تتجنب هذه الاحراجات والسمعة غير المقبولة دوليا من خلالها احترامها لحفوق كل فئات المجتمع ، اضافة الى ان ضمان الحقوق يوفر اجواء مناسبة لرضى المواطنين بما ينعكس على رفع مستوى الاداء وتحقيق التقدم والازدهار في كل المجالات .

٢- الانتقال الديمقراطي للسلطة وشرعية الحكومة ،

ان الانتقال الديمقراطي للسلطة اصبح احدى ركائز الشرعية ويمنح الحكومة رضى المواطنين ، وبهذه الوسيلة تتمكن الحكومة من تحشيد الطاقات وتوجيهها للبناء والتطوير بدلا عن الخلافات والنزاعات التي تضيع الجهود وتشتتها وتفوت الفرصة على النجاح التقدم . ولم يعد اسلوب الانقلابات العسكرية والمؤامرات مقبولا في هذا العصر لتعارضه مع الشرعية وعدم نيله مقبولية الشعب بما ينعكس على ضعف اداء الحكومة واعتمادها على المركزية في الادارة وتركيز السلطة وما يرافق ذلك من سلبيات ومشاكل .

٣- التوازن والكفاءة في العلاقات الدولية ،

ان اقامة علاقات دولية متوازنة تعتمد بالاساس على مصلحة الشعب مع مراعاة مصالح الاخرين يعد ركنا اساسيا للحكومة الوطنية ، كما ان الكفاءة في ادارة هذه العلاقات والايجابية والمرونة والتكيف مع المستجدات والقدرة على المناورة والحساب الدقيق لمساحات الحركة وتجنب استهدافات القوى الكبرى والتعايش معها كل ذلك يصب في مصلحة الوطن ويجنبه المشاكل والتدخلات الخارجية الضارة .

المحور الرابع - البناء المعلوماتي الالكتروني للحكومة الوطنية

ويتضمن الموضوعات الاتية :

١- التطبيقات الالكترونية لانظمة الحكومة الوطنية ،

تحولت الكثير من حكومات الدول الى التطبيقات الالكترونية لانظمتها لم توفره من دقة وسرعة وتوفير للوقت واتساع بالبيانات ، فاذا ارادت الحكومة الحداثة والتطور واللحاق بركب الدول الاخرى فينبغي ان ان تتحول الى التطبيقات الالكترونية .

٢- امن المعلومات وسريتها في الحكومة الوطنية ،

تتعرض التطبيقات الالكترونية للقرصنة او التشويش مما يتسبب باضرار بالبيانات وعدم استمرارية تدفقها او سرقتها ومنها ما يتضمن اسرار للدولة مما يعرضها للمخاطر ، لذلك فان ضمان امن المعلومات وحماية التطبيقات لها اهمية بالغة لا تقل عن اهمية استخدامها .

٣- نظم الاتصالات الالكترونية وآثارها على الحكومة الوطنية ،

لاجل استكمال التطبيقات الالكترونية ينبغي على الحكومة الوطنية ان تستخدم اتصالات الكترونية توفر نقل البيانات بسرعة ودقة تتناسب وحجم البيانات المتداولة وتحاكي ما توصلت اليه الدول الاخرى .

٤- النماذج العالمية لتطبيقات الحكومة الالكترونية ،

تطورت التطبيقات الالكترونية بشكل مستمر وتحققت قفزات هائلة بين سنة واخرى ، لذلك يتطلب من الحكومة ان تتابع هذه التطورات وتحدث تطبيقاتها الالكترونية بضوئها حتى لا تبتعد عما وصلت اليه الدول الاخرى .

الخاتمة

لاجل ان تكون الحكومة وطنية ومعبرة عن آمال الشعب وقادرة على انجاز الاهداف المرجوة منها بكفاءة وقدرة على حماية وصون الحقوق العامة والخاصة بمهنية من خلال اجهزة قادرة على التنفيذ الدقيق والمستند على التشريعات فانها بحاجة الى متطلبات قانونية كالفصل بين السلطات وتوفير ضمانات العدل واعتماد المواطنة واجهزة كفوءة وتشريعات حديثة بما يحقق لها شرعية ومقبولية داخلية وخارجية.

وتراعي التزاماتها الدولية من خلال تنفيذها للمعاهدات الدولية واحترامها لتعهداتها وتمسكها بسيادتها ومحافظتها على استقلالها وقدرتها على ادارة مواردها المالية والعمل بشفافية ونزاهة ومحاسبة الفساد بكل اشكاله وقدرة على مواجهة الازمات وحالات الطوارىء .

وتوفر المتطلبات السياسية كضمان حقوق كل فئات المجتمع وتعتمد في شرعيتها على الانتقال الديمقراطي للسلطة وتتمكن من موازنة علاقاتها بكفاءة تضمن مصالحها ولاتضر بمصالح الاخرين .

واخير اعتماده التطبيقات والانظمة الالكترونية الحديثة وتوفر الضمانات الكافية للمحافظة على امن بياناتها وسريتها وبما يتوازن مع التطورات الحديثة في العالم .